سفارج وفي ترخيمه علما يا سَفَرْجُ أقبل وكما أنهم لما أعربوا المضارع لشبهه باسم الفاعل تخطّوا ذاك أيضا إلى أن شبّهوا الماضى بالمضارع فبنوه على الحركة لتكون له مزِيّة على مالا نسبة بينه وبين المضارع أعنى مثال أمر المواجَه فاسم الفاعل في هذه القضية كالخماسّي والمضارع كالرباعىّ والماضى كالثلاثىّ وكذلك أيضا الحرف في استحقاقه البناء كالخماسي في استكراههم إيّاه والمضمرُ في إلحاقهم إياه ببنائه كالرباعيّ في إقلالهم تصرّفه والمنادى المفرد المعرفة في إلحاقه في البناء بالمضمر كالثلاثيّ في منع بعضه التصرف وإهماله البَتّةَ ولهذا التنزيل نظائر كثيرة فأمّا قوله .

(ماَل إلى أرْطاةِ حِقْفٍ فالْطَجَع ...) .

فإنه ليس بأصل إنما أبدلت الضاد من اضطجع لاما فاعرفه .

فقد عرفت إذا أنّ ما أهمل من الثلاثيّ لغير قبح التأليف نحو ضثّ وثضّ وثذّ وذثّ إنما هو لأن محله من الرباعي محل الرباعي من الخماسي فأتاه ذلك القدر من الجمود من حيث ذكرنا كما أتى الخماسيّ َ ما فيه من التصرف في التكسير والتحقير والترخيم من حيث كان محلّه من الرباعي محلّ الرباعيّ من الثلاثيّ وهذا عادة للعرب مألوفة وسنة مسلوكة إذا أعطوا شيئاً من شئ حكماً مّا قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكماً من أحكام صاحبه عمارة لبينهما وتتميماً للشبه الجامع لهما وعليه باب مالا ينصرف ألا تراهم لما شبّهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه كذلك شبهوا الفعل بلإسم فأعربوه